

الفصل الأول إدارة المخاطر

مفهوم المخاطر وإدارتها:

يمكن تعريف المخاطر بأنها احتمالية مستقبلية، قد تعرض البنك إلى خسائر غير متوقعة، وغير مخطط لها. بما قد يؤثر علي تحقيق أهداف البنك وعلي تنفيذها بنجاح، وقد تؤدي في حال عدم التمكن من السيطرة عليها وعلي آثارها الي القضاء علي البنك وإفلاسه^(١).

ويمكن تعريف إدارة المخاطر بأنها: نظام متكامل وشامل لتهيئة البيئة المناسبة، والأدوات اللازمة لتوقع ودراسة المخاطر المحتملة وتحديدتها وقياسها وتحديد مقدار آثارها المحتملة علي أعمال البنك، وأصوله وإيراداته ووضع الخطط المناسبة لما يلزم وما يمكن القيام به لتجنب هذه المخاطر أو لكبحها والسيطرة عليها وضبطها للتخفيف من آثارها إن لم يمكن القضاء علي مصادرها.

وهي عملية قياس وتقييم للمخاطر وتطوير إستراتيجيات لإدارتها. تتضمن هذه الإستراتيجيات نقل المخاطر إلى جهة أخرى وتجنبها وتقليل آثارها السلبية وقبول بعض أو كل تبعاتها^(٢).

كما يمكن تعريفها بأنها: النشاط الإداري الذي يهدف إلى التحكم بالمخاطر وتخفيضها إلى مستويات مقبولة. وبشكل أدق هي: عملية تحديد وقياس السيطرة وتخفيض المخاطر التي تواجه الشركة أو المؤسسة^(٣).

تعريف المخاطر:

المخاطرة (Risk) وحسب تعريف (ISO/IEC Guide73) هي عبارة عن ربط بين احتمال وقوع حدث والآثار المترتبة علي حدوثه.

إن إدارة المخاطر التقليدية تركز علي المخاطر الناتجة عن أسباب مادية أو قانونية (مثال: الكوارث الطبيعية أو الحرائق، الحوادث، الموت والدعاوى

(١) طارق الله خان - دراسة قضايا الصناعة المالية الإسلامية- السعودية - ٢٠٠٣م، ص ٢٨.

(٢) محمد سهيل الدروبي، إدارة المخاطر في المصارف الإسلامية، ص ١٣-١٤

(٣) عبد الرحمن تبشوري، إدارة المخاطر مفاهيم إدارية حديثة، ٢٠٠٩، ص ١١.

القضائية) ومن جهة أخرى فإن إدارة المخاطر المالية تركز علي تلك المخاطر التي يمكن إدارتها باستخدام أدوات المقايضة المالية. بغض النظر عن نوع إدارة المخاطر، فإن جميع الشركات الكبرى وكذلك المجموعات والشركات الصغرى لديها فريق مختص بإدارة المخاطر^(١).

خطوات عملية إدارة المخاطر:

وتتمثل هذه الخطوات في الآتي:

- التحضير
- تحديد المخاطر
- التعرف علي المخاطر
- التقييم
- التعامل مع المخاطر
- وضع الخطة
- التنفيذ
- مراجعة وتقييم الخطة

المحددات (المعوقات):

إذا تم تقييم المخاطر أو ترتيبها حسب الأولوية بشكل غير مناسب فإن ذلك قد يؤدي إلى تضييع الوقت في التعامل مع المخاطر ذات الخسائر التي من غير المحتمل أن تحدث. وكذلك تمضية وقت طويل في تقييم وإدارة مخاطر غير محتملة يؤدي إلى تشتيت المصادر التي كان من الممكن أن تستغل بشكل مريح أكثر. إعطاء عمليات إدارة المخاطر أولوية عالية جدا يؤدي إلى إعاقة عمل المؤسسة في إكمال مشاريعها أو حتى المباشرة فيها. ومن المهم أيضا الأخذ بعين الاعتبار حسن التمييز بين الخطورة والشك.

مجالات تطبيق إدارة المخاطر:

عندما تطبق إدارة المخاطر في الأمور المالية للسلطة فإنها تعتبر تقنية لقياس ومراقبة والتحكم في المخاطر المالية والتشغيلية كما تظهر في إعداد موازنة السلطة^(٢).

إدارة المخاطر علي مستوى مؤسسي:

تعرف إدارة المخاطر في هذا المجال علي أنها حدث أو ظرف محتمل يمكن أن يكون له تأثيرات سلبية علي المؤسسة المعنية من حيث وجودها،

(١) محمد سهيل الدروبي، المرجع السابق، ص ١٥

(٢) المرجع السابق، ص ١٩-٢١.

مصادرها (سواء موظفين أو رأس مال)، المنتجات أو الخدمات، أو زبائن السلطة، كما وقد يكون هناك تأثير علي المجتمع والبيئة المحيطة. وكذلك لكل خطر محتمل يمكن أن يكون هناك خطة مصاغة مسبقا للتعامل مع نتائجه الممكنة (وذلك لتأكيد حالة الطوارئ في حال أصبح الخطر مسؤولية قانونية).

نشاطات إدارة المخاطر كما تطبق علي إدارة المشاريع: في حالة إدارة المشاريع، فإن إدارة المخاطر تتضمن النشاطات التالية:

١. التخطيط لكيفية استخدام إدارة المخاطر في المشروع المعني. يجب أن تتضمن الخطة المهمات والمسؤوليات والنشاطات وكذلك الميزانية.
 ٢. تعيين مدير المخاطر - وهو شخص يختلف عن مدير المشروع مهمته التنبؤ بالمشاكل التي يمكن أن تواجه المشروع - أهم صفاته يجب أن تكون الشكوكية الصحية.
 ٣. الاحتفاظ بقاعدة بيانات للمخاطر التي يواجهها المشروع أول بأول. وهذه البيانات تشمل: تاريخ البداية، العنوان، وصف مختصر، الاحتمالية وأخيرا الأهمية.
 ٤. إيجاد قناة لإرسال التقارير يمكن من خلالها لأعضاء الفريق العاملين في إدارة المخاطر إرسال تقارير تتضمن تنبؤاتهم بأي مخاطر محتملة.
 ٥. إعداد خطط للتخفيف من حدة المخاطر التي اختيرت لتعالج بهذه الطريقة. الهدف من هذه الخطط هو وصف كيفية التعامل مع هذه المخاطر وتحديد ماذا ومتى وبمن وكيف سيتم تجنب أو تقليص نتائجها في حال أصبحت مسؤولية قانونية.
 ٦. إعداد ملخص عن المخاطر التي تمت مواجهتها وتلك المخطط لمواجهتها وفعالية نشاطات التخفيف والجهد المبذول في إدارة المخاطر.
- إدارة المخاطر واستمرارية العمل:**

إن إدارة المخاطر ما هي إلا ممارسة لعملية اختيار نظامية لطرق ذات تكلفة فعالة من أجل التقليل من أثر تهديد معين علي المنظمة أو المؤسسة.

كل المخاطر لا يمكن تجنبها أو تقليص حدتها بشكل كامل وذلك ببساطة يعود لوجود عوائق عملية ومالية. لذلك علي كل المؤسسات أن تتقبل مستوى معين من الخسائر (مخاطر متبقية).

بينما تستخدم إدارة المخاطر لتفادي الخسائر قدر الإمكان فإن التخطيط الاستمرارية العمل وجدت لتعالج نتائج ما يتبقى من مخاطر. وتكمن أهميتها في أن بعض الحوادث التي ليس من المحتمل أن تحدث قد تحدث فعلا إن كان هناك وقت كاف لحدوثها. إن إدارة المخاطر والتخطيط لاستمرارية العمل هما عمليتين مربوطتين مع بعضيهما ولا يجوز فصليهما. فعملية إدارة المخاطر توفر الكثير من المدخلات لعملية التخطيط لاستمرارية العمل مثل: (الموجودات، تقييم الأثر، التكلفة المقدرة... الخ) وعليه فإن إدارة المخاطر تغطي مساحات واسعة مهمة لعملية التخطيط لاستمرارية العمل والتي تذهب في معالجتها للمخاطر أبعد من عملية إدارة المخاطر. إدارة المخاطر هي ذلك الفرع من علوم الاقتصاد الذي يتعلق بالآتي:

(١) المحافظة علي الأصول الموجودة لحماية مصالح المودعين، والدائنين والمستثمرين.

(٢) إحكام الرقابة والسيطرة علي المخاطر في الأنشطة أو الأعمال التي ترتبط أصولها بها كالقروض والسندات والتسهيلات الائتمانية وغيرها من أدوات الاستثمار.

(٣) تحديد العلاج النوعي لكل نوع من أنواع المخاطر وعلي جميع مستوياتها، وتقوم إدارة المنشآت، والعمليات التي تقوم بها يوما بيوم.

(٤) العمل علي الحد من الخسائر وتعليلها إلى أدنى حد ممكن وتأمينها من خلال الرقابة الفورية أو من خلال تحويلها إلى جهات خارجية إذا ما انتهت إلى ذلك إدارة المنشأة، ومدير إدارة المخاطر.

(٥) تحديد التصرفات والإجراءات التي يتعين القيام بها فيما يتعلق بمخاطر معينة للرقابة علي الأحداث والسيطرة علي الخسائر.

(٦) إعداد الدراسات قبل الخسائر أو بعد حدوثها وذلك بغرض منع أو تقليل الخسائر المحتملة، مع محاولة تحديد أية مخاطر يتعين السيطرة عليها واستخدام الأدوات التي تعود إلى دفع حدوثها، أو تكرار مثل هذه المخاطر.

٧) حماية صورة المنشأة بتوفير الثقة المناسبة لدى المودعين، والدائنين، والمستثمرين، بحماية قدراتها الدائمة علي توليد الأرباح رغم أي خسائر عارضة والتي قد تؤدي إلى تقلص الأرباح أو عدم تحقيقها.

أساليب التعامل مع المخاطر:

إذا عرفنا بوجود المخاطر، وتوفرت لدينا طرق دقيقة لقياسها أمكننا عندئذٍ أن نتعامل معها بالطريقة المناسبة، إن كل نوع وكل مستوى من المخاطر يقابله طرق للعلاج والتعامل مع تلك المخاطر. هناك ثلاث أساليب^(١):

- تجنب المخاطر - تقليل المخاطر - نقل المخاطر إلى الغير

أقسام وأهداف إدارة المخاطر:

لاشك أن التطورات التكنولوجية والثورة المعلوماتية المصاحبة للعولمة الاقتصادية ساعدت في إحداث تغييرات عديدة وكبيرة في الصناعة المصرفية نتج عنها تزايد المخاطر المختلفة والتي تؤثر علي أنشطة المصارف، فجاءت مقررات بازل الثانية بموجهات ومعايير أكثر مرونة لاستيعاب هذه المستجدات ليسهل تطبيقها بواسطة المصارف في مراحل تطورها المختلفة، تعتمد بصورة كبيرة علي إدارة المخاطر وطرق قياسها ومتابعتها والتحكم فيها.

وفي إطار جهوده الرامية إلى تقوية الجهاز المصرفي من خلال تطوير إدارة المخاطر بالمصارف تلبية للمتطلبات المحلية والعالمية، وإلحاقاً للمنشور رقم ٢٠٠٣/٣ بتاريخ ٢٠٠٣/١٢/١١ الخاص بإنشاء وحدة المعلومات بالمصارف فقد تقرر ترفيع وحدة كبار العملاء التي تم إنشاؤها بموجب المنشور سالف الذكر إلى إدارة للمخاطر وذلك علي النحو التالي^(٢).

١ / إنشاء الإدارة: إنشاء إدارة مستقلة تعنى بتحديد وقياس ومتابعة والتحكم في المخاطر التي يتعرض لها المصرف، تتبع للإدارة العليا (مرفق هيكل للاستهداء به).

٢ / أهداف الإدارة: تهدف إلى تحقيق الآتي:

(١) طارق عبد العال حماد - إدارة المخاطر - الدار الجامعية - ٢٠٠٣، ص ٥٣ .

(٢) محمد سهيل الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص ٣٢-٤٠

- أ. التعرف علي مصدر الخطر.
- ب. قياس احتمالية وقوع الخطر.
- ت. تحديد مقدار التأثير علي الإيرادات، الدخل و الأصول.
- ث. تقييم الأثر المحتمل علي أعمال المصرف.
- ج. تخطيط ما يجب القيام به في مجال الضبط والسيطرة لتقليل الأثر أو إلغاء مصادر الخطر.

٣ / مهام الإدارة: تتلخص مهام الإدارة في الآتي^(١):

- أ. تحديد المخاطر.
 - ب. قياس المخاطر.
 - ت. متابعة المخاطر.
 - ث. التحكم في حجم المخاطر.
- أي تقليل آثارها السالبة علي المصرف وذلك بالعمل علي ابتداع و تفعيل آليات مالية لتقليل المخاطر (Financial Risk Mitigation Techniques)
- ٤ / أقسام الإدارة:

تشمل إدارة المخاطر علي الأقسام الرئيسية التالية:

- أ. قسم البيانات والمعلومات.
 - ب. قسم لتحليل وتقييم المخاطر.
 - ت. قسم المراقبة والتحكم.
- (يرى الباحث إلى انه نظراً للتطور التكنولوجي الذي حدث في المحاسبة واستخدام المحاسبة الالكترونية أيضاً تم التوصل لاستخدام التكنولوجيا في إدارة المخاطر وتحليلها ومراقبتها).

٥ / مهام الإدارة:

- أ. تقويم أنظمة الرقابة الداخلية لإدارات الأمانة كافة للتحقق من سلامتها وملاءمتها.

(١) طارق الله خان مرجع سبق ذكره، ص ٢٧.

ب. التأكد من التزام الإدارات بالأنظمة واللوائح والتعليمات والإجراءات الفنية.

ت. تقويم مستوى إنجاز الإدارات لأهدافها الموضوعية.

ث. رفع تقارير ربع سنوية وسنوية لبيان النشاطات التي قامت بها الإدارة.

ج. دراسة التقارير الشهرية التي تعدها الإدارات ومقارنتها بنتائج الفحوص الميدانية للتحقق من مدى صحة هذه التقارير.

ح. تجميع التعليمات واللوائح والأنظمة المختلفة المعنية بأعمال هذه الإدارة.

خ. تقديم الاستشارات البلدية الداخلية التي تساعد الأمانة في رفع جودة الخدمات التي تقدمها للمواطنين.

د. حصر الدراسات السابقة وتحديد ما يمكن الاستفادة منه^(١).

أنواع المخاطر:

المخاطر المحتملة وأنواعها:

يقسّم الباحثون المخاطر بطرق مختلفة من ذلك تقسيم المخاطر إلى مخاطر عامة وهي التي ترتبط بأحوال السوق والاقتصاد عامة ومخاطر خاصة وهي التي تتصل بالمؤسسة ذاتها. وقسم آخرون المخاطر إلى مخاطر أعمال وهي التي يكون مصدرها طبيعة المنشأة أو المؤسسة وتتصل عوامل تؤثر وتتأثر بمنتجات السوق، ومخاطر مالية التي تؤدي إلى خسائر محتملة نتيجة تقلبات المتغيرات المالية وتكون في الغالب مصاحبة لنظام الاستدانة (أو ما يسمى بالرافعة المالية) حيث تكون المؤسسة في وضع مالي لا تستطيع مقابلة التزاماتها من أصولها.

ويقسم بعض الباحثين المخاطر من حيث إمكانية إدارتها إلى^(٢):

١. مخاطر يمكن التخلص منها.

٢. ومخاطر يمكن تحويلها لأطراف أخرى.

(١) محمد سهيل الدروبي، مرجع سبق ذكره، ص ٤٣-٤٥.

(٢) المرجع السابق، ص ٦٠.

٣. ومخاطر بإمكان المؤسسة التعامل معها وإدارتها بنفسها.
ونرى أنه يمكن تقسيم المخاطر التي قد تتعرض لها المؤسسات المالية
عموماً إلى نوعين رئيسيين هما:

المخاطر المالية:

تتضمن جميع المخاطر المتصلة بإدارة الموجودات والمطلوبات المتعلقة
بالبنوك وهذا النوع من المخاطر يتطلب رقابة وإشراف مستمرين من قبل
إدارات البنوك وفقاً لتوجه وحركة السوق والأسعار والعمولات والأوضاع
الاقتصادية والعلاقة بالأطراف الأخرى ذات العلاقة وتحقيق البنوك عن طريق
أسلوب إدارة هذه المخاطر ربحاً وخسارة ومن أهم أنواع المخاطر المالية ما
يلي^(١):

المخاطر الائتمانية:

وترتبط بالطرف الآخر (العميل) والوفاء بالتزاماته في موعدها. وقد
يكون عدم الوفاء العميل (المدين) بالتزاماته تجاه البنك في موعدها عائداً الى
عدم قدرته علي الوفاء أو عدم رغبته بالوفاء.
والدين قد يكون قرضاً بفائدة كما هو الحال في الغالب في المصارف
التقليدية أو دين بالذمة ناتج عن تمويل إسلامي بأحد المنتجات المالية
الإسلامية، فهو في صورة مخاطر تسوية أو مدفوعات بحيث يكون علي أحد
أطراف الصفقة أن يدفع نقوداً، أو عليه أن يسلم أصلاً، وقد يتأتى في
المصارف الإسلامية أيضاً من عدم قيام الشريك بتسليم نصيب المصرف من
رأس المال أو الربح كما هو الحال في المشاركة أو المضاربة.

مخاطر السيولة:

وهي تكون في عدم توفر السيولة الكافية لمتطلبات التشغيل أو للإيفاء
بالتزامات المصرف في حينها. وقد تنتج عن سوء إدارة السيولة في المصرف
وعن صعوبة الحصول علي السيولة بتكلفة معقولة وهو ما يدعى بمخاطرة
تمويل السيولة، أو تعذر بيع أصول وهو ما يدعى بمخاطرة بيع الأصول^(٢).

(١) كمال الدهراوي، تحليل القوائم المالية لأغراض الاستثمار، المكتب الجامعي الحديث، ٢٠٠٦م، ص ٨٢.

(٢) محمد الوطيان، المؤسسات المالية في دولة الكويت، دار حنين للنشر والتوزيع، ٢٠٠٩م، ص ٩٥.

وتنشأ مشكلة السيولة عادة من أن هناك مفاضلة بين السيولة والربحية وتباينا بين عرض الأصول السائلة والطلب عليها، فالمصرف لا يستطيع السيطرة علي من مصادر أمواله من الودائع ولكن لا بد من الإشارة إلى أن المصرف يمكنه السيطرة علي استخدامات هذه الأموال وتوظيفها وهذه الحقيقة تشكل إحدى الطرق الرئيسية للوقاية من مخاطر السيولة كما سنرى عند تعرضنا لإدارة مخاطر السيولة^(١).

مخاطر التضخم:

وهي المخاطر الناتجة عن الارتفاع العام في الأسعار ومن ثم انخفاض القوة الشرائية للعملة.

مخاطر تقلبات أسعار الصرف:

وهي المخاطر الناتجة عن التعامل بالعملات الأجنبية وحدث تذبذب في أسعار العملات، الأمر الذي يفترض الماماً كاملاً ودراسات وافية عن أسباب تقلبات الأسعار^(٢).

مخاطر أسعار السلع:

وتبدو تأثيراتها واضحة في المنتجات الإسلامية المختلفة حيث أن المصرف هو مالك السلعة في فترات مختلفة فقد يحتفظ المصرف مخزون من السلع بقصد البيع، أو كنتيجة لدخوله في عقد استصناع أو عقد سلم، أو أن يمتلك عقارا أو ذهباً مثلاً، أو أن يمتلك معدات أو آليات بغرض إيجارها بعقود إجارة تشغيلية، وبالتالي فإن انخفاض سعرها بشكل لم يسبق توقعه أو دراسة احتمالاته سيؤدي إلى خسارة محققة. وتجدر الإشارة إلى اختلاف مخاطر أسعار السلع التي تكون نتيجة عن تملك المصرف لسلع أو أصول حقيقية عن مخاطر هامش الربح الناتج عن احتفاظ البنك بمطالبة مالية.

مخاطر أسعار الأسهم:

حين يكون البنك مالكا لأسهم وتنخفض أسعارها، أو تكون الأسهم ضمانا لديه فينخفض قيمة الضمان الذي لديه مقابل تسهيلات أو تمويل ممنوح لعملائه.

(١) محمد علي القرى، المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي www. Elgari. com

(٢) غسان فلاح مطارنة، تحليل القوائم المالية مدخل نظري وتطبيقي، دار المسيرة للنشر، ٢٠٠١م، ص ٧٩.

ومن الممكن أن تكون المصارف الإسلامية أكثر تعرضا لهذه المخاطر نظرا لعدم جواز استخدامها المشتقات المالية المعروفة في إدارة هذه المجموعة من المخاطر كما تفعل المصارف التقليدية، وان كان بالإمكان استخدام طرق أخرى فعالة مطابقة للشريعة كما سنأتي علي ذكره لاحقا.

مخاطر التزوير:

وتشمل تزوير الشيكات والمستندات والوثائق المختلفة واستخدامها، وتقدر إحدى الدراسات الإحصائية أن جرائم التزوير تشكل 10 - 18% من أسباب خسائر البنوك^(١).

مخاطر تزييف العملات:

قدرت إحدى الجهات الأمريكية المسؤولة أن كمية العملات النقدية المزورة من عملة الدولار والمتداولة خارج الولايات المتحدة والتي لا يتمكن أي خبير من كشف تزويرها بحدود البليون دولار أمريكي، وهذا يبين حجم هذه المشكلة وخاصة لو تصورنا حجم العملات الأخرى المزورة والتي قد تكون أقل تقنية من الدولار. مخاطر السرقة والسطو^(٢).

المخاطر الالكترونية:

المخاطر الناتجة عن الجرائم الإلكترونية وخاصة بعد التوسع في استخدام التقنيات المختلفة في المعاملات المصرفية وتشمل بطاقات الائتمان، ونقاط البيع بالبطاقات، واستخدام الإنترنت، والهاتف والجوال، وعمليات التجزئة الآلية كسداد الفواتير المختلفة وكذلك الناجمة عن تبادل المعلومات إلكترونيا. مخاطر ناشئة عن أخطاء أو عيوب أو أعطال أو عدم كفاية في الأجهزة والبرامج.

التقنية المستخدمة في المصارف^(٣).

(اتجاه البنوك في نطاق خدماتها المصرفية مثل سداد الفواتير للهاتف والكهرباء والمياه يؤدي إلى زيادة تعرضها للأخطار الالكترونية).

(١) محمد عبد العزيز محمد، القياس والإفصاح المحاسبي عن الضريبة المؤجلة في القوائم المالية في ضوء معايير المحاسبة المصرفية (دراسة تطبيقية)، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، ٢٠١٠م، ص ٥٤.
(٢) إدارة الأصول ومخاطر التمويل الإسلامي في العمل المصرفي الإسلامي، اتحاد المصارف العربية، ص ٣١
(٣) فريد راغب النجار، أسواق المال والمؤسسات المالية، الدار الجامعية للطباعة والنشر، ٢٠٠٩م، ص ٩٠.

مخاطر التمويل المصرفي:

المخاطر المصرفية:

تمثل عمليات التمويل والاستثمار التي تؤديها المصارف الجزء الأكبر من النشاط المصرفي، حيث أن عمليات التمويل الاستثماري تقوم أساساً على قراءة المستقبل في ظل متغيرات داخلية وخارجية معقدة تكتنفها العديد من المخاطر وتتطلب حرصاً واهتماماً من إدارات المصارف، ومتابعة وتقييم مستمر من السلطات النقدية تلافي الآثار السالبة لمخاطر التمويل.

ومن المعروف أن البنك يعتمد بصورة أساسية على أموال الغير، المودعين بصفة خاصة - في مصادر أمواله، خاصة وان موارده الذاتية والمتمثلة في حقوق المساهمين لا تشكل في الغالب ما يزيد عن ٢٠٪ من إجمالي الموجودات^(١).

وبالتالي فان هذا يؤدي إلى تزايد المخاطر بالبنك في أموال المودعين وخاصة إذا علمنا أن البنك يعمل على استخدام وتوظيف معظم هذه الأموال المعنية في الائتمان المصرفي، وهو كما يعرف يمثل استخدام الأقل سيولة وكثير خطراً من غيره من الاستخدامات مما يعكس مدى المخاطرة التي تواجه المودعين إذا تعرض البنك لأي خسارة.

يمكن تقسيم المخاطر التي تواجهها المصارف إلى مالية مثل مخاطر مالية مثل مخاطر السوق ومخاطر الائتمان، ومخاطر غير مالية مثل مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية والمخاطر الرقابية، وفيما يلي توضيحاً مبسطاً لطبيعة هذه العناصر المتمثلة في الأتي:

المخاطر المالية وتشمل:

مخاطر السوق:

تعتبر الأدوات والأصول التي يتم تداولها في السوق مصدراً لهذه النوع من المخاطر التي تأتي إما لأسباب متعلقة بالمتغيرات الاقتصادية الكلية أو نتيجة تغير أحوال المنشآت الاقتصادية أي المتغيرات الاقتصادية على المستوى الجزئي

(١) الصديق طلحة محمد رحمة، مرجع سابق، ص ٥١

فمخاطر السوق العامة تكون نتيجة للتغير العام في الأسعار وفي السياسات علي مستوى الاقتصاد ككل، أما مخاطر السوق الخاصة فنشأة عندما يكون هنالك تغير في أسعار أو أدوات متداولة بعينها نتيجة ظروف خاصة بها، علي أن تقلبات الأسعار في الأسواق المختلفة تؤدي إلى أنواع مختلفة من مخاطر السوق، وعلي هذا يمكن تصنيف مخاطر السوق إلى:

مخاطر أسعار الأسهم:

وتنشأ من تقلبات أسعار الأسهم في السوق.

مخاطر أسعار الفائدة:

وتنشأ من تقلبات أسعار الفائدة مما يؤدي إلى خسارة ملموسة في حالة عدم اتساق آجال إعادة التسعير للالتزامات والأصول^(١).

مخاطر أسعار الصرف:

وهي تنشأ من وجود مركز مفتوح بالعملات الأجنبية سواء بالنسبة لكل عملة علي حدة، أو بالنسبة لإجمالي العملات أو تنشأ من التحركات غير المرتبة في أسعار الصرف.

مخاطر الائتمان:

وهي المخاطر التي تنشأ عن عدم قدرة أو عدم رغبة العميل في الوفاء بالتزاماته كاملة وفي مواعيدها المحددة في العقد، وهذه المخاطر ترتبط بجودة الأصول واحتمالات الخلف عن إيفاء القرض، نتيجة لهذه المخاطر هنالك حالة عدم تأكد من صافي الدخل ومن القيمة السوقية للأصول تنشأ من عدم السداد كلية ومن التخير في سداد أصل وفائدة القرض، وتعتبر المخاطر الائتمانية أهم أنواع المخاطر التي يواجهها البنك في عملياته التي تولد أصولاً علي صفة الديون والتزامات البنك مع الآخرين.

مخاطر السيولة:

وهي تنشأ نتيجة عدم قدرة البنك علي توظيف أمواله بشكل مناسب مما ينتج عنه عدم كفاءة السيولة لمتطلبات التشغيل العادية وبالتالي تقل قدرة المصرف علي الإيفاء بالتزاماته التي حانت آجالها، وربما تكون هذه المخاطر

(١) المرجع السابق، ص ٥١.

نتيجة الاقتراض "تمويل مخاطرة السيولة" أو تعذر بيع أصول "مخاطر تسيل الأصول" ويمكن السيطرة على مخاطر من خلال الترتيب المناسب للتدفقات النقدية المطلوبة والبحث عن مصادر جديدة لتمويل عجز السيولة، كما يمكن معالجة تسيل الأصول من خلال تنويع محفظة الأصول ووضع قيود على بعض المنتجات ذات السيولة المنخفضة^(١).

المخاطر غير المالية:

وتضم المخاطر غير المالية مخاطر التشغيل والمخاطر القانونية.

مخاطر التشغيل:

وهي المخاطر المتعلقة بأداء الخدمات والمنتجات وقد تحدث نتيجة وجود متغيرات في نظام الرقابة الداخلي، أو نتيجة أعطال في أنظمة التشغيل الالكترونية.

المخاطر القانونية:

وترتبط بعدم وضع القيود المالية موضع التنفيذ أي أنها ترتبط بالنظام الأساسي والتشريعات والأوامر الرقابية التي تحكم الالتزام بالقيود والصفقات.

موضع المخاطر الائتمانية في عمل البنوك الإسلامية:

تواجه البنوك التقليدية المخاطر الائتمانية في كل عملياتها تقريباً، لأن العلاقة بينها وبين عملائها هي علاقة دائن بمدين على الدوام مهما اختلفت المسميات للعقود والمعاملات.

كذلك البنوك الإسلامية فإنها تواجه هذا النوع من المخاطر في أكثر من صيغ التمويل التي تتعامل بها هذه البنوك "فمن المعروف أن بيع المرابحة والاستصناع وبيع التقسيط" هي بيوع آجلة تتولد عنها ديون في دفاتر البنك، والمخاطر الأساسية فيها هي المخاطر الائتمانية، أما السلع فيتولد عنها دين سلعي لا نقدي، لكنه يتضمن أيضاً الأموال التي يدفعها البنك إلى عميله ديوناً في ذمته ولكنها قد تتضمن مخاطر ائتمانية على طريقتين^(٢).

(١) عثمان إبراهيم السيد - تقويم وإدارة المشروعات، دار جامعة القرآن للطباعة، ادمرمان، ٢٠٠١م، ص ٣٦.

(٢) محمد القرى، المخاطر الائتمانية في العمل المصرفي الإسلامي، الصفحة www. Elgari. com.

١/ في حالة التعدي أو التقصير حيث يضمن العامل رأس المال فينقلب الدين إلى ذمته، وعند انتهاء المضاربة يصبح نصيب البنك مضموناً علي العامل كمثل الدين، وكل ذلك يضمن المخاطر الائتمانية.

٢/ إذا استخدمت أموال المضاربة أو المشاركة في البيع الأجل وهو ما يقع في أكثر المضاربات فيتحمل رب العمل وهو البنك مخاطر ائتمانية غير مباشرة متعلقة بقدرة عملاء المضاربة علي التسديد.

إن الناظر إلى دفاتر البنوك الإسلامية والبنوك التقليدية يجد أن جانب الأصول في كليهما يحتوي بصفة أساسية علي الديون ومع أن البنوك الإسلامية يفترض عنايتها بصيغ التمويل الأخرى مثل المضاربات والمشاركات فإنها في الواقع تركز علي المربحة والاستصناع.

ومع ذلك يبقى أن الديون المصرفية لدى البنوك الإسلامية مختلفة عن البنوك التقليدية ولهذا أثره المهم علي المخاطر الائتمانية من ذلك^(١).

أ/ عدم إمكانية زيادة الدين بعد ثبوته في الذمة:

للفرض في المصارف التقليدية أجل ويلزم أن يسدد المدين ما عليه للمصرف عند حلول ذلك الأجل ويعد مماطلاً إذا تأخر عن ذلك دون موافقة البنك، وإذا تأخر عن ذلك وماطل في السداد، زاد الدين في ذمته بمقدار ما زاد من الأجل. وتعتمد البنوك علي ما يسمى بإعادة جدولة الديون في الحالات التي يعجز العميل عن السداد في الوقت المقرر مع رغبته في استمرار علاقة مثمرة مع البنك واستعداده لتحمل فوائد إضافية، ولكن ذلك هو عين ربا الجاهلية المجمع علي تحريمه لذلك لا سبيل إلى ذلك في العمل المصرفي الإسلامي، فإذا ماطل العميل الذي اشترى من البنك العقار أو المنقولات أو غيرها مربحة أو بصيغة الاستصناع أو الإجارة أو الاقتناء لم يكن للمصرف أن يزيد عليه في الدين بغرض الغرامات التأخيرية وما تقوم به بعض البنوك الإسلامية من فرض غرامات علي التأخير يكون بغرض ردع المماطلين، ثم تتبرع بحصيلة تلك الغرامات لجهات البر والخير، ولا تكتفي البنوك الإسلامية بذلك فهي تتخذ إجراءات أخرى الغرض منها تقليل اثر هذه المشكلة علي المصرف منها.

(١) المرجع السابق، ص أ.

١. رفع معدل الزيادة في الثمن بان تقوم بحساب الثمن الأجل معتمدة علي نموذج افتراض للعميل، وفي هذا النموذج يكون للذي يتأخر في السداد ومن ثم يأتي الثمن الأجل أ علي من تكلفة القرض.

٢. تصميم المعلومات بافتراض أن العميل سوف يماطل في السداد فتعمل علي فرض زيادة كبيرة نسبياً من اجل الأجل وتتبنى موعدين للسداد فإذا سدد في الموعد الأول أعيد له جزء من الزيادة في الثمن، أما الموعد الثاني فهو الذي يستحق فيه الثمن كاملاً.

ب/ تأثير صيغ العقد علي معدل المخاطرة:

إن الفرق الأساسي بين نموذج المصرف الإسلامي والمصرف التقليدي هو أن الثاني يعمل في الديون، فالعلاقة بين البنك وعملائه علاقة دائن ومدين، أما البنك الإسلامي فانه يعمل في البيوع وأنواع المشاركات والتأجير. وقد ظن البعض أن يعني أن مخاطر العمل المصرفي الإسلامي هي أ علي من المصرف التقليدي وفي الواقع أن هذا منظور خاطئ، إذ لا يمكن القول أن جنس القرض هو أدنى في المخاطر من جنس البيوع أو المشاركات أو التأجير.

ج/ منع المتاجرة في الديون:

بيع الدين إلى غير من هو عليه بأقل من قيمته الاسمية ممنوع، وهذا يغلق الباب علي المتاجرة في الديون، وهذا يعني أن البنوك الإسلامية لا تستطيع خصم الكمبيالات لان ذلك يؤول إلى الربا، والاهم من ذلك انه لا يمكن لتلك البنوك أن تعمم إلى تصكيك الديون المحمولة في دفاتها عن طريق بيعها إلى أطراف أخرى.

إن وجود ذات الكفاءة تمكن المصرف في إعادة تشكيل محفظة أصوله تؤدي بلا شك إلى قدرة أفضل علي إدارة المخاطر ولا تأتي ذلك في مصرف تشكل الديون معظم أصوله إلا بيع الدين، فإذا كان بيع الدين ممنوعاً كما هو الحال في المصارف الإسلامية، افتقرت هذه البنوك إلى المرونة في إدارة مخاطرها، وليس لهذا علاقة بالمخاطر الائتمانية ولكن يتعلق بمخاطر السيولة.

مخاطر الاستثمار:

عندما يقوم المستثمر بعملية الاستثمار فهو في الواقع يتحمل درجة من المخاطرة مقابل توقعه للحصول علي عائد معقول لذلك تعتبر المخاطرة عنصراً هاماً يجب أخذه بعين الاعتبار عند اتخاذ أي قرار استثماري ويهدف المستثمر العادي إلى تحقيق اكبر عائد ممكن مع تحمل اقل درجة ممكنة من المخاطرة.

تعريف مخاطر الاستثمار:

احتمال فشل المستثمر في تحقيق العائد المرجح أو المتوقع على الاستثمار وتقاس المخاطرة بناءً لذلك بمقدار الانحراف المعياري للعائد الفعلي عن العائد المرجح أو المتوقع.

تنقسم مخاطر الاستثمار بشكل عام إلى نوعين:

مخاطر منتظمة ومخاطر غير منتظمة فالمخاطر المنتظمة أو السوقية أو العادية هي المخاطر الناتجة عن عوامل تؤثر في الأوراق المالية بوجه عام ولا يقتصر تأثيرها علي شركة معينة أو قطاع معين وترتبط هذه العوامل بظروف التضخم أو معدلات أسعار الفائدة أو الحروب أو الانقلابات السياسية وتكون درجة المخاطرة المنتظمة مرتفعة في الشركات التي تنتج سلعاً صناعية أساسية كصناعة الصلب والحديد وصناعة الآلات والمطاط وكذلك الشركات التي تتصف أعمالها بالموسمية كشركات الطيران أي بصورة عامة أن أكثر الشركات تعرضاً للمخاطرة هي تلك التي تتأثر مبيعاتها وأرباحها بالتالي: أسعار أسهمها بمستوى النشاط الاقتصادي بوجه عام وكذلك بمستوى النشاط في سوق الأوراق المالية.

أما المخاطر غير المنتظمة أو غير السوقية فهي المخاطر الناتجة عن عوامل تتعلق بشركة معينة أو قطاع معين وتكون مستقلة عن العوامل المؤثرة في النشاط الاقتصادي ككل.

ومن هذه العوامل حدوث إضراب عملي في شركة معينة وقطاع معين أو الأخطاء الإدارية وظهور اختراعات جديدة والحملات الإعلانية والتغير في

أذواق المستهلكين وظهور قوانين جديدة تؤثر علي منتجات شركة معينة بالذات.

والشركات التي تتصف بدرجة كبيرة من المخاطر غير المنتظمة هي تلك التي تنتج السلع الاستهلاكية أو غير المعمدة كشركات المرطبات وشركات السجائر حيث لا تعتمد مبيعات هذه الشركات على مستوى النشاط الاقتصادي أو علي حالة سوق الأوراق المالية.

وتتأثر درجة المخاطرة غير المنتظمة وغير السوقية لشركة معينة عادة أما بطبيعة السلعة التي تنتجها أو بالتغير في طبيعة أو مكونات أصول هذه الشركة أو بدرجة استخدام الاقتراض كمصدر للتمويل كما تتأثر بزيادة المنافسة في مجال نشاطها أو بانتهاء عقود معينة أو بحدوث تغير أساسي في الإدارة لذا يمكن الحد من المخاطر غير المنتظمة عن طريق التنوع وذلك بتكوين محفظة استثمارية رأسمالها موزع علي أصول مختلفة لكي يتجنب المستثمر المخاطر المرتبطة بكل أصل علي حده^(١).

مصادر مخاطر الاستثمار:

هنالك مصادر عديدة بمخاطر الاستثمار ولكن يمكن تقسيم هذه المصادر حسب نوع المخاطرة التي تسببها فهناك عوامل تسبب المخاطر المنتظمة وهنالك عوامل تسبب المخاطر غير المنتظمة وذلك بالإضافة لوجود عوامل تسبب النوعين معاً:

أولاً: مصادر المخاطر المنتظمة:

من هذه المصادر تغلب في أسعار أو معدلات الفائدة والتغير في القوة الشرائية لوحدة النقد ومخاطر السوق وتغلب معدلات ضريبة الدخل وغيرها.

أ" مخاطر أسعار أو معدلات الفائدة:

مخاطر أسعار الفائدة هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث اختلاف بين معدلات العائد المتوقعة ومعدلات العائد الفعلية بسبب حدوث تغير في أسعار

(١) محمد مطر، إدارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ٥٥-٥٧.

الفائدة السوقية خلال المدة الاستثمارية فمن المعروف أن أسعار الأوراق المالية خصوصاً السندات منها تتأثر بتغلب أسعار الفائدة السوقية وبطريقة عكسية فكلما ارتفعت أسعار الفائدة كلما انخفضت أسعار السندات والعكس بالعكس وسبب ذلك أن قيمة السند هي عبارة عن القيمة الحالية المتوقعة للدخل الذي تدره هذه الورقة خلال مدة الاستثمار^(١).

وبما أن سعر الفائدة السوقي هو عبارة عن معدل الخصم المستخدم في حساب القيمة الحالية للدخل لذلك تنخفض هذه القيمة إذا ارتفع سعر الفائدة السوقي فتتخفض بذلك قيمة السند في السوق أي يقل سعره وبالعكس يرتفع سعره إذا انخفض سعر الفائدة السوقي وبشكل عام كلما طال أجل استحقاق السند يزداد تعرضه لخطر أسعار الفائدة بالرغم من أن مخاطر سعر الفائدة السوقي تصنف ضمن المخاطر المنتظمة لأنها تؤثر في جميع الأوراق المالية ذات الدخل الثابت كالسندات والأسهم الممتازة مثلاً عنه في حالة الأوراق المالية ذات الدخل المتغير كالأسهم العادية ويرجع ذلك إلى أن اسند يدر دخلاً ثابتاً، لذا فالتغير المطلوب تحقيقه في المعدل العائد بسند يتم من المكاسب الرأسمالية ويعتمد بعض المستثمرين أن بإمكانهم تخفيض مخاطر تقلب أسعار الفائدة بالاستثمار في سندات قصيرة الأجل وهذه السندات تكون عادة أقل عرضة لتقلبات الأسعار من السندات الطويلة الأجل ولكن هؤلاء المستثمرين يجدون أنفسهم في الواقع مجبرين على القيام بسلسلة من عمليات إعادة الاستثمار وبمعدلات عائد مختلفة قد لا تكون دائماً مرضية لذلك ليس من السهولة التخلص من مخاطر تقلب سعر الفائدة.

"ب" مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد:

هي المخاطر الناتجة عن احتمال حدوث انخفاض في القوة الشرائية للمدخلات أو المبلغ المستثمر نتيجة وجود حالة تضخم في الاقتصاد لتعكس على القيمة الشرائية لوحدة النقد فتدني قيمتها أو بعبارة أخرى هي حالة عدم التأكد المحيطة بمستقبل القوة الشرائية للمبلغ المستثمر.

(١) احمد زكريا صياح، مبادئ الاستثمار، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، ١٩٩٧م، ص ٢٠-٢٥.

ويكون هذا النوع من المخاطر كبيراً في حالة الاستثمار في حسابات التوفير أو التأمين علي الحياة أو السندات أو أي نوع من الاستثمار الذي يحمل معه معدل فائدة ثابت فإذا ارتفع معدل التضخم يرتفع معه معدل الخصم فتتخفص القيمة الحقيقية للاستثمار وذلك لانخفاض قيمته الحقيقية الحالية كما أن أكثر أوراق الاستثمار تعرضاً لهذه المخاطر هي الأوراق المالية طويلة الأجل والتي تكون القيمة التي تسترد بها محددة بمبلغ معين عند استحقاقها مثل السندات طويلة الأجل^(١).

ويشكل الاستثمار في الأسهم العادية في معظم الأحيان حماية للمستثمر من مخاطر القوة الشرائية لوحدة النقد ذلك علي أساس أن أسعار الأسهم في السوق المالي تستجيب غالباً للظروف التضخمية فترتفع الأخرى مما يحافظ علي القيمة الحقيقية للاستثمار فيها وبذلك تحمي المستثمر من المخاطر التي يتعرض لها حاملو السند.

المخاطر السوقية:

تتمثل مخاطر السوق بتلك المخاطر التي تصاحب وقوع أحداث غير متوقعة ويكون تعرض حملة الأسهم العادية لهذا النوع من المخاطر أكثر من غيرهم من المستثمرين الآخرين. وان اكبر مثال علي المخاطر السوقية هي الحالة التي أصابت بورصة نيويورك في عام ١٩٦٣م بعد أن وردت أنباء اغتيال الرئيس الأمريكي كيندي كما أظهرت المخاطر السوقية في اخطر صورها عند الانهيار العظيم الذي حدث في أسعار الأوراق المالية المتداولة في البورصات العالمية حينئذ بحوالي ٣٠٠٠ بليون دولار أمريكي، وكذلك ما حدث للأسهم الكويتية فيما يعرف بأزمة سوء المناخ حيث عجز المضاربون في البورصة عن الوفاء بالتزاماتهم المالية إلى إصابة السوق الموازنة بالشكل التام علي البورصة الكويتية وانخفضت أسعار الأسهم بشكل عام وانخفاض كبير للغاية.

كما أن من احدث الأمثلة علي المخاطر السوقية هو ما حدث في الأسواق المالية الآسيوية يوم الخميس الموافق ٢٣ تشرين الأول أكتوبر ١٩٩٧م وذلك

(١) احمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ١٤٥.

حيث انهارت الأسعار أولاً في بورصة هونغ كونغ لتتبعكس بعد ذلك علي بورصات الدول المجاورة في ماليزيا واندونيسيا واليابان وليمتد هذا الانهيار فيما بعد ولكن بدرجات متفاوتة علي أسواق المال في الولايات المتحدة وأوروبا وأستراليا.

ثانياً: مصادر المخاطرة غير المنتظمة:

من أهم مصادر المخاطر غير المنتظمة مخاطر الإدارة ومخاطر الصناعة.

مخاطر الإدارة:

من الممكن أن تتسبب الأخطاء الإدارية في شركة معينة اختلاف معدل العائد الفعلي عن معدل العائد المتوقع من الاستثمار على رقم من جودة منتجاتها وقوة مركزها المالي لذلك تدخل المخاطر الناجمة عن الأخطاء الإدارية ضمن المخاطر غير المنتظمة لأنها قد تحدث انخفاضاً عن معدل العائد حتى في حالات ازدهار النشاط الاقتصادي في بعض الأحيان تؤدي الممارسات الخاطئة وغير المشروعة للإدارة لشركة ما إلى منع تداول أسهمها في سوق الأوراق المالية وفي أحيان أخرى تؤدي الأخطاء غير المعتمدة التي تقوم بها الإدارة في تسيير أعمال الشركة إلى الاقتراب من حالة أسعار الأحداث تظهر للوجود حيز ما يعرف بمخاطر الفشل العالي.

ومن الأخطاء الإدارية الشائعة سوء التعرف وعدم اتخاذ التدابير المناسبة في الحوادث الطارئة كأزمات الطاقة وإضرابات العمال وخسارة مصنع أو معدن بسبب عدم التأمين عليها أو بسبب عدم التأمين والحراسة اللازمة وخسارة المبيعات أو فقد ممولين أساسيين للشركة مع عدم آخرين يحلوا محلهم ويرتبط هذا النوع من الأخطاء الإدارية في معظم الأحيان بتدني قدرة الإدارة علي إدارة الأزمات ولكي يمكن الحكم على الكفاءة الإدارية يجب أن تجري عملية تقييم لكل فرد يساهم في العملية الإدارية للشركة وهذه مهمة صعبة لا يستطيع القيام بها إلا المحللون المعترفون والمستشارون الإداريون وبالرغم من صعوبة عملية التقييم هذه إلا أنها تكون ذات أهمية كبيرة للمستثمرين في أسهمهم ذات حساسية كبيرة للمؤسسات والقرارات الإدارية.

مخاطرة النشاط الاقتصادي:

فقد يتعرض نوع من الصناعة لمخاطرة تنعكس علي المتعاملين معه من خلال الأسهم الخاصة بالمشروع الصناعي^(١). وهي مخاطر ناتجة عن عوامل تؤثر في قطاع صناعي معين بشكل واسع وملموس دون أن يكون لها تأثير هام خارج هذا القطاع فمثلاً عندما يقرر اتحاد العمال في إحدى الصناعات القيام بإضراب فان جميع الشركات في القطاع بالإضافة إلى شركاتها ومموليها تتأثر بدرجة كبيرة بهذا الإضراب وإذا لم يتم وقف هذا الإضراب واستمر لمدة طويلة فسيحدث ضرر كبير في الأرباح والقيمة السوقية لأسهم شركات القطاع ومن الممكن أن يفيد المنافسين في الصناعات الأخرى بدرجة كبيرة أيضاً وقد تتبع مخاطر الصناعة عن عوامل عديدة منها مثلاً: عدم توفر المواد الخام للصناعة ففي الحرب العالمية الثانية حدثت بسبب عدم توفر المطاط خسائر جسيمة للشركات المنتجة للإطارات إلى أن استطاعت تصنيع المطاط الصناعي ومن العوامل الأخرى ظهور قوانين تمس صناعات معينة مثل قوانين حماية البيئة من التلوث والتي كان لها تأثير على الشركات المنتجة للورق ومصافي البترول ومصانع الحديد وغيرها من الصناعات التي ينتج عنها كميات كبيرة من المخلفات أو النفايات الملوثة للبيئة.

مخاطرة أسعار الفائدة:

لاشك أن تقلبات أسعار الفائدة وتغييرها لها اثر على أرباح المستثمر فلو فرضنا أن شخص وظف أمواله في سوق يؤثر سلباً على حجم العائد التي سيحفظها المستثمرين انخفاض وارتفاع لذلك يتضح بشأن سعر الفائدة أو عدم تزايدها بشكل كبير حتى يستقر وضع المستثمر.

مخاطرة التضخم والأثمان:

إن التضخم وما يعنيه من انخفاض القوة الشرائية للنقود سيؤدي لانخفاض القيم الحقيقية للموجودات والأصول الاستثمارية مما يؤدي إلى مشاكل وربما عسر مالي لصاحب المشروع جزاء عدم تمكنه من سداد ما عليه من التزامات مالية^(٢).

(١) محمد مطر، إدارة الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ٦٠.

(٢) احمد زكريا صيام، مبادئ الاستثمار، مرجع سبق ذكره، ص ٢٠-٢٥.